٩٠٤ ملايين ليرة إيرادات مؤسسة التدريب والتأهيل البحري في ٦ أشهر

أحمد لـ«الوطن»: كلفة الدراسة في سورية حوالي ٢٠ بالمئة من تكاليفها في الخارج

محمد راكان مصطفى

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري محمد أحمد لـ«الوطن» أن المؤسسة حققت خلال النصف الأول من العام الجاري إيرادات قدرها ٩٠٤ ملايين ل.س بنسبة تنفيذ بلغت ٨٨ بالمئة من الخطة لعام ٢٠٢١، على حين بلغت النفقات نحو ١٣٧ مليون ل.س، بنسبة ١٥,٢٥ بالمئة من الإيرادات.

وأوضح أحمد أن المؤسسة مازالت تتقاضى الأجور بالليرة السورية وتعمل للحصول على الموافقات اللازمة لتقاضي الأجور من الطلاب العرب بالقطع الأجنبي.

وأكد أحمد وجود توفير كبير جداً بالقطع الأجنبي على الطلبة الدارسين حيث إن أجور الدراسة في الأكاديمية والمؤسسة هي منخفضة جداً بالمقارنة مع الأكاديميات المجاورة إضافة إلى توفير تكاليف السفر والإقامة في البلدان الأخرى وتوفير الجهد والمال والوقت، حيث إن كلف الدراسة حالياً في المؤسسة والأكاديمية لا تصل إلى حدود عشرين بالمئة من التكاليف في الخارج بغض النظر عن نفقات الإقامة والسفر، فالدراسة لدينا توفر من استنزاف القطع الأجنبي.

وأكد أحمد أن المؤسسة أصبحت الوجهة الأساسية للطلاب الراغبين بالدراسة المهنية البحرية ووجهة المتدربين في دورات ضباط السطح والمهندسين ودورات الترقية لمستوى الإدارة، ودورات تحديث المعرفة، مؤكداً أن الشهادة السورية أصبحت مرغوبة من البحارة السوريين وخاصة بعد اعتراف أغلب دول العالم بهذه الشهادة، مبيناً أن المؤسسة كرست هذا الإقبال بالاهتمام الشديد بمستوى التدريب والتعليم ومستوى الخريجين، وبمتابعة الخريجين في الشركات التي يعملون فيها لتقييمهم واستنباط نقاط الضعف لاستدراكها في الدورات اللاحقة.

ولفت المدير العام إلى أن المؤسسة لا تمتلك محاكي تدريب ECDIS (نظم الخرائط الالكترونية) الذي يعتبر إلزامياً لتدريب دورات الضباط في قسم السطح (ضابط ثان – ضابط أول – ربان)، مضيفاً: ووجود مراكز تدريبية خاصة مرخصة لديها هذا المحاكي فإن المؤسسة تعلن سنوياً عن استدراج عروض للتعاقد مع هذه المراكز لتدريب الطلاب على هذا المحاكي، إضافة للتعاون في مجالات أخرى وخصوصاً تقديم أنواع إضافية من التدريب المجاني، موضحاً أن التجربة ناجحة وجيدة وتسعى المؤسسة حالياً لتوقيع مذكرات تفاهم مع جميع المراكز التدريبية البحرية المرخصة وأيضاً الجامعات والجهات التدريبية الأخرى لرفع مستوى الشهادة المهنية البحرية والارتقاء بالتدريب والتأهيل البحري.

وبيّن أحمد أن المؤسسة تعمل على تطوير تقنيات وأساليب التدريب وتعديل وتطوير المناهج التدريبية بما ينسجم مع الرؤى المستقبلية وتلبية الاحتياجات لقطاع النقل البحري، والعمل على تنفيذ التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والتعاون مع الأكاديميات البحرية والمراكز المتخصصة والجامعات بما يساهم في رفع مستوى تأهيل وتدريب الكوادر البحرية وخاصة السورية منها.

وقال: لذلك فقد أعدت دراسة لإحداث اختصاص تكنولوجيا النقل، الذي يعني بتدريس المواد ذات الصلة المباشرة بالعمل التجاري البحري وإدارة الشركات التجارية البحرية بكل أنواعها وأنظمة الجودة المتعلقة بها وكذلك تطبيق الاتفاقيات البحرية الدولية والاهتمام بالبيئة البحرية واستخدام التقنيات الإدارية والمعلوماتية ولوجستيات النقل والتعامل مع البضائع وتخطيط النقل وإستراتيجياته والنقل المتعدد الوسائط وإيجار السفن والتخليص الجمركي وإدارة سلاسل الإمداد والتوزيع وإدارة وتشغيل الموانئ ومحطات الحاويات، وما يتعلق باقتصادات النقل البحري والتأمين البحري إضافة إلى التركيز على مهارات اللغة الإنكليزية، وتتضمن الدراسة أيضاً تدريبات عملية ودراسات حالات إضافة إلى مشروع تخرج.

وأشار إلى أن هذا الاختصاص يلبي حاجة الشركات البحرية (عام وخاص ومشترك) بكوادر مؤهلة للعمل على البر فنياً وعلمياً، وحاجة الراغبين بالعمل البحري (إداري وتجاري) وخاصة من النساء، كما يرفع مستوى العمل البحري بإدخال كوادر علمية إليه عوضاً عن العاملين بواسطة الخبرة أو الممارسة، إضافة إلى أهمية الإيرادات المالية المتحصلة من أجور الدراسة، وما يوفره من عبء السفر ونفقاته على الطلبة الراغبين بدراسة هذا الاختصاص خارجاً، والمساهمة بالتشجيع على الاستثمار البحري بوجود عمالة مؤهلة للعمل البحري، وبكالوريوس باختصاص ملاحة وهندسة لخريجي الدراسات الأكاديمية البحرية الأساسية وهي سنة دراسية إضافية بعد إنهاء الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي على متن السفن.

وأشار المدير العام إلى أنه يتم حالياً التعاقد مع المدربين حالياً وفق نظام قانون العقود /٥١/ لعام ٢٠٠٤، بطريقة الإعلان عن استدراج عروض، ويتم منحهم نسبة الأجور المحددة في مرسوم إحداث المؤسسة بنسبة ١٥ بالمئة من أجور الدورات التي يحاضرون فيها أو ينفذون تدريبها، ويتم وضع دفاتر شروط فنية تفصيلية بالمؤهلات المطلوبة للمدربين واختصاصاتهم وخبراتهم وذلك وفق المعايير المعتمدة دولياً ومحلياً، موضحاً أن أغلب المدربين هم من الربابنة وكبار المهندسين إضافة إلى الاختصاصيين في المجالات المساعدة الإضافية وفق متطلبات الدورات التدريبية والدراسة الأكاديمية، ويتم تقييم المؤهلات والخبرات والكفاءات والمقدرة التدريبية وفقاً للشهادات والوثائق والمقابلة الشفهية مع المدربين قبل التعاقد معهم، ويتم تقييم أداء المدرب بشكل دوري كل شهرين مرة وفق نماذج تقييم معتمدة تراعي الدقة والموضوعية وتأخذ بالحسبان آراء الطلاب والمتدربين.

دراسة لإحداث اختصاص تكنولوجيا النقل يهتم بالعمل التجاري وإدارة الشركات البحرية

المربون: الحلقات الوسيطة بين المدجنة والمستهلك تحظى بالربح الأكبر

مدير عام الأعلاف لـ«الوطن»: وفرنا الذرة الصفراء لـ٢٧ مليون طير في القطاع الخاص

محمود الصالح

من دون أي مبرر شهدت الأسواق ارتفاعاً كبيراً في أسعار الفروج، التي تفاوتت بين محافظة وأخرى ومنطقة وأخرى، فقد سجلت أسواق دمشق ارتفاعاً كبيراً في الأسعار للفروج الحي الذي تفاوت سعره بين ٤٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة للكيلو الحي والمنظف بقيمة ٦٥٠٠ ليرة والجوانح ٦٠٠٠ ليرة والوردة ٨٠٠٠ ليرة والشرحات ١٢٠٠٠ ليرة. بينما حددت نشرة التموين لهذا الأسبوع سعر ٢٦٥٠٠ ليرة لكيلو الشاورما.

وفي ريف دمشق انخفضت الأسعار بنسبة ١٠ – ١٥ بالمئة عما هي عليه في دمشق وكذلك الحال بين منطقة وأخرى.

«الوطن» رصدت واقع إنتاج الفروج وتوزيعه وبيعه والبداية كانت بالحديث مع عدد من المربين الذين أجمعوا على أن تربية الفروج أصبحت من الأعمال التجارية الخاسرة، نظراً للتكاليف الكبيرة التي يتكبدها المربون، وقال أحد مربي الدواجن في ريف دمشق: قيمة طن الذرة اليوم أكثر من مليون ونصف المليون ليرة وكسبة الصويا نحو ٢,٢ مليون ليرة للطن، وتضاف لها مستلزمات أخرى غذائية، وهناك تكاليف الأدوية التي تضاعفت عشرات المرات نظراً لاستيراد أغلب مكونات صناعة الأدوية البيطرية، إضافة لارتفاع تكاليف الكهرباء نتيجة استخدام المولدات التي تعمل على المازوت، الذي يتم تأمينه بالسعر التجاري.

وفي حماة أكد المربي مصطفى الإبراهيم أن السعر الذي يحصل عليه المربي هو نصف ما يدفعه المواطن، حيث يباع الفروج في أرض المدجنة بسعر وسطي يتراوح بين ٢٨٠٠– ٣٠٠٠ ليرة للكيلو الحي، والحلقات الوسيطة من (تجار وموزعين ومسالخ وباعة جملة ومفرق) هي التي تحصل على المبلغ الأكبر كبيراً في أسعار الفروج، التي تفاوتت بين محافظة وأخرى ومنطقة وأخرى، فقد سجلت أسواق دمشق ارتفاعاً كبيراً في الأسعار للفروج الحي الذي تفاوت سعره بين ٤٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة للكيلو الحي والمنظف بقيمة ٦٥٠٠ ليرة والجوانح ٦٠٠٠ ليرة والوردة ٨٠٠٠ ليرة والشرحات ١٢٠٠٠ ليرة. بينما حددت نشرة التموين لهذا الأسبوع سعر ٢٦٥٠٠ ليرة لكيلو الشاورما.

وفي ريف دمشق انخفضت الأسعار بنسبة ١٠ – ١٥ بالمئة عما هي عليه في دمشق وكذلك الحال بين منطقة وأخرى.

«الوطن» رصدت واقع إنتاج الفروج وتوزيعه وبيعه والبداية كانت بالحديث مع عدد من المربين الذين أجمعوا على أن تربية الفروج أصبحت من الأعمال التجارية الخاسرة، نظراً للتكاليف الكبيرة التي يتكبدها المربون، وقال أحد مربي الدواجن في ريف دمشق: قيمة طن الذرة اليوم أكثر من مليون ونصف المليون ليرة وكسبة الصويا نحو ٢,٢ مليون ليرة للطن، وتضاف لها مستلزمات أخرى غذائية، وهناك تكاليف الأدوية التي تضاعفت عشرات المرات نظراً لاستيراد أغلب مكونات صناعة الأدوية البيطرية، إضافة لارتفاع تكاليف الكهرباء نتيجة استخدام المولدات التي تعمل على المازوت، الذي يتم تأمينه بالسعر التجاري.

وفي حماة أكد المربي مصطفى الإبراهيم أن السعر الذي يحصل عليه المربي هو نصف ما يدفعه المواطن، حيث يباع الفروج في أرض المدجنة بسعر وسطي يتراوح بين ٢٨٠٠– ٣٠٠٠ ليرة للكيلو الحي، والحلقات الوسيطة من (تجار وموزعين ومسالخ وباعة جملة ومفرق) هي التي تحصل على المبلغ الأكبر من الفرق بين سعر المدجنة وسعر المستهلك.

والسبب كما يراه الإبراهيم أن هناك تكاليف كبيرة نتيجة النقل والشحن، وكذلك الحال بالنسبة للمسالخ والتبريد في ظل ظروف عدم توافر الكهرباء بشكل جيد.

أحد التجار من الحلقة الوسيطة بيّن أن سبب وجود فرق كبير بين سعر البيع في المدجنة وسعر مبيع المستهلك وجود عدة حلقات تعمل في هذه المرحلة، حيث يقوم التاجر بدفع قيمة سلف لصاحب المدجنة ويقوم بتجميد رأسمال غالباً ما يكون المعين لصاحب المدجنة في استمرار عمله، وكذلك هناك تكاليف نقل الدجاج الحي الذي يحتاج إلى عناية خاصة، ولا يمكن شحنه كباقي البضائع لأنه كائن حي يحتاج إلى تنفس والسيارة لا تنقل أكثر من ٩٠ ألف طير وأجور الشحن كبيرة، كما أن هناك نفوقاً خلال عمليات الشحن، وكلها محملة على الأسعار، والنسبة التي يبيعها التاجر للمسلخ لا تكاد تغطي المصاريف وهناك ربح بسيط يساعد التاجر على العيش مع عماله، وحاولنا معرفة واقع العمل في المسالخ الخاصة بالفروج لكن أغلب أصحاب المسالخ رفضوا ذلك لأن جميع هذه المسالخ مخالفة وغير مرخصة، فالجهة الوحيدة التي تلتزم بالذبح الفني والرقابة الصحية هو مسلخ السورية للتجارة في الزبلطاني، ولكن هذا المسلخ لا يوفر الفروج سوى للقطاع العام ومراكز التوزيع الخاصة به في دمشق، أما باقي المسالخ في محيط كلية الزراعة وفي الزبلطاني وخلف دار الكرامة للمسنين فهي جميعها خارج الرقابة الصحية.

المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أكد أن المؤسسة تعمل على توفير ما يمكنها من المادة العلفية الخاصة بتربية الفروج، حيث استطاعت تأمين أكثر من ٢٧ مليون طير من مادة الذرة الصفراء المخزنة في مستودعاتها منذ بداية العام وهي في طريقها لتأمين كميات أخرى إضافة إلى تأمين كميات من كسبة الصويا، حيث تحتاج تربية الفروج إلى المادتين، وقامت المؤسسة بتوزيع كغ للطير الواحد لجميع المربين في الدورة الحالية التي بدأت في ١٩ حزيران وتستمر حتى ١٩ آب المقبل، مضيفاً: كانت قد وزعت في دورة أيار المنتهية لأكثر من ٢٧ مليون طير في جميع المحافظات بمعدل كغ للطير الواحد، وبلغت الكمية الموزعة من الذرة الصفراء خلال العام الحالي ٤٠ ألف طن.

وبيّن شباط أن المؤسسة تعمل على تأمين دفعة من كسبة الصويا خلال الفترة القريبة لتضيفها إلى المخزون المتوافر لديها من المادة والبالغ ١٠ آلاف طن من كسبة الصويا، وسيتم البدء بتوزيع كسبة الصويا للمداجن فور اكتمال الكمية، مضيفاً: تعمل المؤسسة على تأمين كامل حاجة الأعلاف لجهات القطاع العام وبالسعر الذي يباع للمربين، حيث يتم بيع الذرة الآن بـ١٠٧٥ ليرة للكيلو

«السورية للتجارة»: أسعارنا أقل من نشرة «التموين» بـ١٠ بالمئة ونخزن ١٠٠ ألف طن لنتدخل في السوق

في وقت يباع فيه في السوق بقيمة ١٤٠٠ ليرة، منوهاً بأنه وللمرة تقوم المؤسسة العامة للأعلاف بتأمين ١٤٠ ألف طن من الذرة.

وعن وجود تدخل في أسعار الفروج بيّن المهندس مجدي البشير من «السورية للتجارة» أن المؤسسة تعمل كذراع تدخل إيجابي لتحقيق التوازن في السوق، حيث تطرح يومياً في مدينة دمشق ومن خلال صالاتها أكثر من ٤ أطنان من الفروج المنظف والمقسم وبأسعار أقل من النشرة التموينية حيث يباع اليوم الفروج الكامل بسعر ٥٨٠٠ ليرة للكيلو في حين سعر النشرة ٦٠٠٠ ليرة والشرحات ١١٥٠٠ ليرة والنشرة ١٢٥٠٠ والوردة ٥٥٠٠ ليرة والنشرة ٥٩٠٠ ليرة، كاشفاً أن المؤسسة وخلال فترة نزول الأسعار في الأسواق قامت بتخزين ١٠٠ ألف طن في دمشق وحماة وستقوم بطرحها في صالاتها عند ارتفاع الأسعار في الأسواق بهدف إعادة ضبط الأسعار في الأسواق.

الخضر والفواكه تفترش شوارع السويداء

مدير المدينة: العام الماضي جهزنا السوق فسرقوا التجهيزات قبل افتتاحه

السويداء -عبير صيموعة

افترش الخضر والفواكه في السويداء للسنة الثانية الشوارع والبسطات بعد أن عجزت الجهات المعنية في المحافظة عن إقامة أسواق شعبية لبيقى البيع من الفلاح إلى المستهلك مجرد عنوان تم وضعه لمشروع لم يبصر النور.

وأشار المزارعون ممن تواصلوا مع «الوطن» إلى معاناتهم من عملية تصريف منتجاتهم على الطرقات العامة وضمن البازارات المقامة من قبل السماسرة والتجار والتي حددت من مضمونها استغلالاً واضحاً لمجهودهم عاماً كاملاً إضافة إلى انعكاسها على المستهلك، مؤكدين أن ما وصلوا إليه من معاناة في تصريف مواسمهم إنما يعود إلى إخفاق تجربة الأسواق الشعبية الخمسة التي كان من المفترض إحداثها ضمن مدينة السويداء.

ولفت المزارعون إلى أن مجلس مدينة السويداء لم يقم بإحداث سوى سوق شعبي واحد واستمر لعدة أيام فقط جراء افتقاده لأدنى الخدمات الواجب توافرها به مثل /سور خارجي – كهرباء – بسطات نظامية – حراس/.

كما أكد الأهالي ممن التقتهم «الوطن» ضرورة متابعة إقامة تلك الأسواق الشعبية لتخفيف الأعباء عن المزارعين في تصريف منتجاتهم، وليكون البيع من المنتج إلى المستهلك وبأسعار منافسة في نهاية الأمر، مطالبين أن تتحول هذه الأسواق إلى أسواق هال مصغرة حيث يستطيع المزارع من خلالها بيع إنتاجه بعيداً عن التجار والسماسرة، خاصة وأن أسعار الخضر والفواكه بدأت تشهد ارتفاعاً بحجة أجور النقل وغلاء المحروقات.

رئيس قسم التسويق باتحاد فلاحي السويداء أكرم الحجار بين لـ«الوطن» أن عدم إحداث أسواق شعبية أبقى إنتاج المزارعين يذهب للتجار والسماسرة لافتا إلى قيام الاتحاد بالتنسيق مع مجلس مدينة السويداء العام الماضي لإحداث سوق شعبي بجانب اتحاد الفلاحين، إلا أنه تبيّن فيما بعد أن الأرض أملاك خاصة، متمنياً العودة إلى الأسواق الشعبية ليكون البيع مباشرة من الفلاح إلى المستهلك.

من جانبه مدير المدينة ثائر الصالح أوضح لـ«الوطن» قيام مجلس المدينة العام الماضي بإحداث سوق شعبي واحد في حي الجهاد، إلا أن تجهيزات هذا السوق تعرضت للسرقة ولاسيما الأعمدة الحديدية الذي تم تركيبها بهدف إحداث أكشاك ضمنه حيث قدرت الخسائر المالية التي مني بها المجلس بسبب أعمال التخريب هذه والسرقات بأكثر من عشرة ملايين، لافتا إلى أن المجلس سيقوم هذا العام بإحداث أسواق شعبية ضمن سوق هال مدينة السويداء والموضوع يدرس حالياً وسيتم العمل به فور الانتهاء من الدراسات والترتيبات.

تقليد لا غنى عنه منذ عقود كمؤونة للأسر الفقيرة

غلاء البندورة يضاعف تكلفة تحضير «مية الإفرنجي» في حلب

حلب- خالد زنكلو

ضاعف غلاء البندورة البلدية من تكلفة تحضير ربّ أو دبس البندورة، أو ما يعرف بـ«مية الإفرنجي» في حلب، ما حرم الكثير من الأسر من أهم التقاليد التي توارثتها الأجيال منذ عقود.

ويعد دبس البندورة، عصارة البندورة المكثفة، من ضروريات الحياة لدى الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل التي لا تستطيع شراء المستحضر المصنّع والمعبأ آلياً، لغلاء ثمنه مقارنة بالمصنّع يدوياً بغية تخزينه كمؤونة شتوية لا غنى عنها لاستخداماته المتعددة في الطبخ ومذاقه اللذيذ.

وأوضح أحد تجار سوق الهال في حي العامرية في حلب لـ «الوطن» أن سعر كيلو البندورة البلدية، المتاحة لتحضير دبس البندورة يتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ ليرة سورية حالياً وبسعر الجملة، على حين من المفترض أن يحوم سعرها في مثل هذا الوقت من السنة وفي عزّ موسمها حول ٣٠٠ ليرة سورية.

ورد تاجر آخر سبب ارتفاع سعر البندورة إلى ارتفاع تكاليف زراعتها إثر زيادة سعر المازوت، اللازم لري المساحات المزروعة منها في منطقتي السفيرة ودير حافر بريف حلب الشرقي، إلى ٥٠٠ ليرة للبئر الواحد، إضافة إلى تصدير كميات لا بأس بها إلى خارج البلاد.

وتوقع أحد بائعي البندورة في سوق باب جنين بمركز المدينة لـ «الوطن» انخفاض سعر البندورة خلال الأيام المقبلة «بزيادة عرض المادة في الأسواق، لأن الفلاحين وتجار البندورة ما زالوا في إجازة العيد التي رفعت سعر المنتج الزراعي بحدود ٢٠٠ ليرة للكيلو الواحد».

وبيّن محمد برو، صاحب إحدى معاصر البندورة في حي بستان الباشا لـ «الوطن» أن الإقبال على عصر البندورة من أجل صنع «مية الإفرنجي» تراجع قبيل وبعد عيد الأضحى المبارك بسبب ارتفاع سعر البندورة «التي كنا نتسوقها من دير حافر قبل العيد بـ٤٥٠ ليرة للكيلو الواحد وتقوم بعصرها للزبائن الذين يقطن معظمهم في الأحياء الشعبية».

وأشارت السيدة أم عمار من حي الهلك، الواقع في الشطر الشرقي من المدينة، لـ«الوطن» أن أسر الأحياء الشعبية يفضلون تحضير دبس البندورة بأنفسهم عن طريق تقطيعها وعصرها وتصفية الشوائب منه ثم تجفيفها لبضعة أيام تحت أشعة الشمس، ولاسيما على أسطح المنازل، قبل تعبئتها في أوعية زجاجية وتخزينها للشتاء.

ولفتت إلى أن رب البندورة يدخل في صناعة الكثير من مأكولات المطبخ الحلبي، وخصوصاً المحاشي بأنواعها وصلصة الفاصولياء والباميا والمعكرونة والبطاطا، وغيرها من المأكولات الحلبية المفضلة، عدا استخدامه كنوع من السندويش الذي يميز حلب بدهن دبس البندورة على رغيف الخبز وإضافة الكمون والنعناع اليابس والملح والزيت عليه قبل تسخينه.

وقدرت سيدة أخرى حاجة الأسرة الحلبية، المكونة من ٥ أشخاص، من رب البندورة بـ٣٠ كغ صافٍ «يباع سعر الكيلو غرام التجاري منها ٥ آلاف ليرة، أي تحتاج الأسرة إلى ١٥٠ ألف ليرة فقط من أجل تخزين مونة دبس بندورة تجارية»، وأشارت إلى أن كل ١٠ كيلو غرامات من البندورة يستخلص منه بعد عصيره وتجفيفه كيلو غرام واحد من دبس البندورة، أي إن تحضير ٣٠ كيلو غراماً من المادة يستلزم راهناً ١٩٥ ألف ليرة «وهي عملية غير مجدية حالياً، نظراً لارتفاع أسعار البندورة».

يسرقون في وضح النهار!!.. لص عام من الأغنام لأسلاك الكهرباء

اليوسف: السرقات كبدت الشركة خسائر بملايين الليرات منذ بداية العام

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن المدير العام لشركة كهرباء حماة أحمد اليوسف لـ«الوطن»، أن السرقات للشبكات الكهربائية التي ارتكبها العديد من اللصوص، بمختلف مناطق المحافظة، كبدت الشركة مئات ملايين الليرات منذ بداية العام تاريخه، إضافة إلى حرمان العديد من الأحياء في تلك المناطق من الكهرباء خارج أوقات التقنين.

وأوضح أن اللصوص يقدمون على سرقة الأسلاك النحاسية، في وضح النهار معظم الأوقات، وأن بعض القرى شهدت عدة سرقات للشبكة بعد تعويض فاقدها!

ولفت اليوسف إلى أن السكوت على اللصوص، أو عدم إبلاغ أهالي القرى المتضررة عنهم، يسهم في تنامي السرقات وتكرارها، وهدر المال العام نتيجة تعويض الكابلات المسروقة.

وكشف اليوسف أنه بالأونة الأخيرة، ألقت الشرطة في عدة مناطق القبض، على لصوص الكهرباء بالتعاون مع الأهالي، الغيورين على المصلحة العامة، وبيّن مصدر في قيادة شرطة حماة لـ «الوطن»، أن شرطة ناحية أفاميا في منطقة الغاب، قبضت مؤخراً على عصابة امتهنت سرقة الكابلات والشبكات الكهربائية، مؤلفة من ٤ لصوص وبضعهم مطلوب بجرائم مختلفة.

وأوضح المصدر أنه بالتعاون مع الأهالي الشرفاء، ومن خلال المتابعة والتحري، تمكن عناصر شرطة ناحية أفاميا من القبض على ٤ أشخاص امتهنوا السرقة وهم (نمر. ح) و(حمزة. ح) و(مجد. ع) و(عهد. م) وضبط بحوزة المقبوض عليهما الأول والثاني ٩٥ كيلو غراماً من الأسلاك الكهربائية ومنشار حديد.

وبيّن أنه وبالتحقيق معهما اعترفا بإقدامهما على قطع أسلاك الشبكة الكهربائية في قرية كفر نبودة وسرقتها وتخبئتها ضمن خزان مياه بالستيكي.

وأضاف: وبالتحقيق مع المقبوض عليهما (مجد. ع) و(عهد. م) اعترفا بسرقة عدد من أبواب ونوافذ المنازل وسرقة عدد من الأغنام من البلدة، كما تبين وجود عدة طلبات بحق المقبوض عليه (مجد. ع) بجرائم السرقة والكسر والخلع وحكم بالحبس مدة ٣ سنوات بجرم الاحتيال.

وقال المصدر: كما قبضت شرطة وادي العيون، على ٣ أشخاص يمتهنون سرقة المنازل والأسلاك الكهربائية في منطقة وادي العيون وبعض القرى المجاورة.

وكشف أنه بعد ورود معلومات إلى شرطة ناحية وادي العيون في منطقة مصياف، حول وجود حركة مريبة داخل أحد المنازل في المنطقة، ومن خلال المتابعة والمراقبة المستمرة تمكن مخفر شرطة القصية من القبض على أحد الأشخاص المشتبه فيهم داخل بناء مهجور، تبين أنه يدعى (علي. س)، وبالتحقيق معه اعترف بإقدامه على سرقة محتويات عدد من المنازل بواسطة الكسر والخلع أثناء وجود أصحابها في الخارج، بالاشتراك مع لصين آخرين هما المدعوان (ذو الفقار. ش) و(يسام. ح) اللذان تم إلقاء القبض عليهما واعترفا باشتراكهما مع المقبوض عليه بارتكاب عدة سرقات منها سرقة أسلاك كهربائية للدوائر الحكومية وسرقة دراجات نارية ومحال تجارية وأغطية الصرف الصحي (ريكارات) وبندقيتي صيد، وبيع المسروقات في الأسواق المعدة لبيع القطع والأدوات المستعملة.

وأوضح أنه تم استرداد قسم من المسروقات وتم تسليمها إلى أصحابها أصولاً، مشيراً إلى أنه تم تقديم المقبوض عليهم إلى القضاء المختص لينالوا العقاب المناسب على ما ارتكبوه.

الغاز الصناعي «ذكي» في السويداء

الحرفيون: نعاني في الحصول على مخصصاتنا والأسطوانة في السوق السوداء وصلت إلى ٢٠٠ ألف ليرة

السويداء -عبير صيموعة

رحلة مكوكية جديدة بدأها أصحاب الحرف والمطاعم في السويداء بعد تعميم اتحاد حرفي المحافظة على الحرفيين بناء على التعليمات الواردة إليه من فرع المحروقات بشأن الحصول على البطاقة الذكية لأسطوانات الغاز الصناعي الخاصة بالفعاليات الموجودة ضمن (مدينة السويداء).

وأكد الحرفيون وأصحاب المطاعم ممن التقتهم «الوطن» في اتحاد الحرفيين معاناتهم الكبيرة خلال الفترة السابقة في الحصول على مخصصاتهم من مادة الغاز لزوم عمل منشآتهم واضطرارهم للجوء إلى السوق السوداء وتبديل الأسطوانة بمبالغ تراوحت بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف للأسطوانة الواحدة بسبب الشح في المادة وتخفيض مخصصاتهم منها أسبوعياً لتضاف إليها الإجراءات الجديدة باستصدار البطاقة الإلكترونية التي اعتبرها البعض طريقة غير مجدية في ظل النقص الكبير بالمادة والذي أدى إلى توقف البعض عن العمل أو مفاضلة أنواع على أخرى ضمن المطاعم أو العمل بأدنى حدود الإنتاج في كثير من المنشآت.

وأشار البعض إلى أن اعتماد البطاقة الإلكترونية في توزيع الغاز سيفاقم من اشكالية تأمين المادة لزوم منشآتهم وحرفهم خاصة بعد تخفيض أسطوانات الغاز الصناعية المخصصة للحرفيين في المحافظة كافة (مدينة وريف) من ١٧٠٠ أسطوانة إلى ٧٠٠ أسطوانة أسبوعياً التي تم تخصيص ٥٥ أسطوانة منها لمنشآت صناعة الخبز العربي ليتم توزيع الباقي على كامل الفعاليات في المحافظة متسائلين كيف لـ٧٠٠ أسطوانة أسبوعياً تغطية حاجة آلاف المنشآت والفعاليات خاصة وأن مدينة السويداء وحدها تجاوز عدد منشآتها الحرفية ٢٠٠٠ منشأة؟

رئيس جمعية المعجنات في اتحاد الحرفيين تيسير أبو ترابي أكد لـ«الوطن» أن عدم توفر مادة الغاز الصناعي المورد وحصول الحرفيين على المادة بالقطارة جعلا الوضع من سيئ إلى أسوأ وانعكس ذلك سلباً على عمل منشآتهم وعلى الوضع المعيشي لمعلمين تلك المنشآت جراء تخفيض ساعات العمل أو توقفها لأيام.

ولفت إلى أن ذلك أدى إلى إغلاقات جزئية لأيام معدودة في ظل عدم توفر المادة على ساحة المحافظة.

بدوره رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء جمال حمديان أكد لـ«الوطن» أن تخفيض كمية أسطوانات الغاز الصناعي المخصصة للحرفيين في المحافظة جاء بناء على تعليمات فرع المحروقات وبحسب الكميات المتوفرة.

وأوضح أنه وجراء تطبيق البطاقة الإلكترونية سيتم في البداية التوزيع على الحرفيين في مدينة السويداء دون بقية المناطق والقرى الأخرى وذلك لضبط توزيع مادة الغاز ولسهولة وصول المستحقات لأصحابها، مبيناً أنه تم تزويد فرع المحروقات بجداول الأسماء بموجب كشوفات لجان تقدير الاحتياج التي على أساسها سيتم التوزيع للفعاليات ضمن مدينة السويداء أولاً.